فانه اسم للحلقة مقرونة بما هو غاية لها وهو التحلي بها في الاصبع واما كان الثاني فهو كالخالق
والرازق وغير ذلك من الاسماء المشتقة فان كان الثالث فاما ان يكون كلها وجودية
او بعضها وجودية وبعضها عدمية فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون كلها حقيقية او اضافية
او بعضها حقيقية وبعضها اضافية فان كان كلها حقيقية فاما ان يكون متشابهة او
مختلفة فان كانت متشابهة فكالعدد من الآحاد وان كانت مختلفة فاما ان يكون معقولة
او محسوسة فان كانت معقولة فكالجسم المركب من الهيولى والصورة والعدالة المركبة
من العفة والحكمة والشجاعة وان كانت محسوسة فكالبلقة من السواد والبياض وان
كان كلها اضافية فكالاقرب والابعد فانهما مركبان من اضافة عارضة لاضافة اخرى
وان كان بعضها اضافية وبعضها حقيقية فكالسرير فانه مركب من الخشب الذي
هو موجود حقيقي ومن الترتيب الذي هو اضافي وان كان الثاني وهو ان يكون
بعضها عدمية وبعضها وجودية فكالاول فانه مركب من مفهوم وجودي وهو كونه
سببا للغير وعدمي وهو انه لا سبب له   اجزاء الماهية الخ   اجزاء الماهية
قد تؤخذ من حيث انها مواد ويكون اجزاء حقيقية للماهية لا تحمل عليها وقد تؤخذ
من حيث انها محمولة عليها بالمواطاة ولا يكون اجزاء حقيقية لها بل اذا قيل لها انها
اجزاء فهو بالمجاز من حيث ان اللفظ الدال عليها جزء لحدها ولتبيين ذلك في مثال
نقول ان الجسم قد يؤخذ من حيث انه مادة للحيوان ويكون جزءا حقيقيا له غير
محمول عليه بالمواطاة ومن حيث انه محمول عليه بالمواطاة وجنس لها فاذا ما اخذ الجسم   قد يؤخذ
جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط انه لا يدخل في وجوده معنى غير هذا وبحيث لو انضم
معنى غير هذا مثل حس او تغذ او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسم مضافا اليه فالجسم
مادة غير محمول على ما تحته وان اخذ الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا يتعرض
لشيء اخر اصلا بل مع قطع النظر عما عداه كان محمولا على كل نوع تحته وكذا الناطق
والحاس

١١٩

والحاس والثاني قد يؤخذ على الوجه الاول فيكونان موادا او اجزاء حقيقية غير محمولة وقد
يؤخذ على الوجه الثاني فيكون محمولة للانسان اذا قلنا الانسان جسم فان كان المراد به ان مفهوم
الانسان بعينه مفهوم الجسم كان ذلك باطلا وان كان المراد به ان الانسان موصوف بالجسم
فهو ايضا باطل لان الجسم جنس جزء من الانسان والجزء متقدم والصفة متاخرة وان كان المراد
امرا اخر فلا بد من بيانه لنتصوره وننظر في صحته وفساده لانا نقول المراد به امر ثالث وهو
اتحادهما في الوجود فان الانسان مغاير للجسم في الماهية لكنهما متحدان في الوجود والذات
لان الجسم من حيث هو لا يدخل في الوجود الا بعد تقييده فاستحال عروض وجود الا للجسم المقيد
بذلك القيد قيل لو جاز عروض الوجود الواحد لماهيتين لجاز قيام العرض الواحد بمحلين والثاني باطل
وعلى تقدير جواز عروض الوجود الواحد لماهيتين لا يجوز عروض الوجود الواحد لماهية الجزء
والكل لان الجزء من حيث هو جزء له وجود متقدم على وجود الكل وذلك الوجود يمتنع ان يكون
هو الوجود الذي عرض للكل والا لامتنع ان يكون الجزء بذلك الوجود متقدما على ذلك الوجود
والا لزم تقدم الشيء على نفسه وهو محال واذا كان ذلك الوجود مغايرا للوجود العارض للكل فلو
كان الجزء موجودا ايضا بالوجود العارض للكل لزم ان يكون للجزء وجودان وانه محال بالضرورة
اجيب بان جواز عروض الوجود الواحد لماهيتين لا يستلزم جواز قيام العرض الواحد بمحلين
لان الوجود ليس بعرض ومعنى عرضه انه يكون موجودا له في الخارج كالموضوع بالنسبة الى العرض
بل عروض الوجود له يتصور انه في العقل فجاز عروضه لماهية المتقومة في العقل بامرين واما
قوله لا يجوز عروض الوجود الواحد لماهية الجزء والكل لان الجزء من حيث هو جزء له وجود
متقدم على وجود الكل قلنا مسلم ان الجزء من حيث هو جزء له وجود متقدم على وجود الكل
لكن الجزء من حيث هو جزء لا يكون محمولا على الكل حتى يلزم منه عروض الوجودين له بل الجزء من حيث
هو جزء مادة والمادة غير محمولة والمحمول من حيث هو محمول لا يكون له وجود مغاير لوجود الموضوع و
الحاصل ان الجزء من حيث انه جزء يكون له وجود متقدم ولا يكون محمولا ومن حيث انه محمول لا يكون له وجود

Copyright © King Saud University